مجلة العلوم الإنسانية

علمية محكّمة - نصف سنوية

تصدرها كلية الآداب / الخمس

جامعة المرقب . ليبيا

14

العدد

الرابع عشر

مارس 2017م

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

قَالُواْ سُبْحَٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ ۝

صدق الله العظيم

(سورة البقرة – آيه32)

هيئة التحريـــر

– د. علي سالم جمعة رئيساً

– د. أنور عمر أبوشينة عضواً

– د. أحمد مريحيل حريبش عضواً

المجلة علمية ثقافية محكمة نصف سنوية تصدر عن جامعة المرقب /كلية الآداب الخمس، وتنشر بها البحوث والدراسات الأكاديمية المعنية بالمشكلات والقضايا المجتمعية المعاصرة في مختلف تخصصات العلوم الانسانية.

– كافة الآراء والأفكار والكتابات التي وردت في هذا العدد تعبر عن آراء أصحابها فقط، ولا تعكس بالضرورة رأي هيئة تحرير المجلة ولا تتحمل المجلة أية مسؤلية اتجاهها.

تُوجّه جميع المراسلات إلى العنوان الآتي:

هيئة تحرير مجلة العلوم الانسانية

مكتب المجلة بكلية الآداب الخمس جامعة المرقب

الخمس /ليبيا ص.ب (40770)

هاتف (00218924120663 د. على)

(00218926724967 د .احمد)– أو (00218926308360 د. انور)

البريد الالكتروني: journal.alkhomes@gmail.com

صفحة المجلة على الفيس بوك: journal.alkhomes@gmail.com

قواعد ومعايير النشر

-تهتم المجلة بنشر الدراسات والبحوث الأصيلة التي تتسم بوضوح المنهجية ودقة التوثيق في حقول الدراسات المتخصصة في اللغة العربية والانجليزية والدراسات الاسلامية والشعر والأدب والتاريخ والجغرافيا والفلسفة وعلم الاجتماع والتربية وعلم النفس وما يتصل بها من حقول المعرفة.

-ترحب المجلة بنشر التقارير عن المؤتمرات والندوات العلمية المقامة داخل الجامعة على أن لا يزيد عدد الصفحات عن خمس صفحات مطبوعة.

-نشر البحوث والنصوص المحققة والمترجمة ومراجعات الكتب المتعلقة بالعلوم الإنسانية والاجتماعية ونشر البحوث والدراسات العلمية النقدية الهادفة إلى تقدم المعرفة العلمية والإنسانية.

-ترحب المجلة بعروض الكتب على ألا يتجاوز تاريخ إصدارها ثلاثة أعوام ولا يزيد حجم العرض عن صفحتين مطبوعتين وأن يذكر الباحث في عرضه المعلومات التالية (اسم المؤلف كاملاً- عنوان الكتاب- مكان وتاريخ النشر-عدد صفحات الكتاب-اسم الناشر- نبذة مختصرة عن مضمونه- تكتب البيانات السالفة الذكر بلغة الكتاب).

ضوابط عامة للمجلة

ـ يجب أن يتسم البحث بالأسلوب العلمي النزيه الهادف ويحتوى على مقومات ومعايير المنهجية العلمية في اعداد البحوث.

- يُشترط في البحوث المقدمة للمجلة أن تكون أصيلة ولم يسبق أن نشرت أو قدمت للنشر في مجلة أخرى أو أية جهة ناشرة اخرة. وأن يتعهد الباحث بذلك خطيا عند تقديم البحث، وتقديم إقراراً بأنه سيلتزم بكافة الشروط والضوابط المقررة

في المجلة، كما أنه لا يجوز يكون البحث فصلا أو جزءاً من رسالة (ماجستير – دكتوراه) منشورة، أو كتاب منشور.

ـ لغة المجلة هي العربية ويمكن أن تقبل بحوثا بالإنجليزية أو بأية لغة أخرى، بعد موافقة هيئة التحرير.ـ

– تحتفظ هيئة التحرير بحقها في عدم نشر أي بحث وتُعدُّ قراراتها نهائية، وتبلغ الباحث باعتذارها فقط اذا لم يتقرر نشر البحث، ويصبح البحث بعد قبوله حقا محفوظا للمجلة ولا يجوز النقل منه إلا بإشارة إلى المجلة.

–لا يحق للباحث إعادة نشر بحثه في أية مجلة علمية أخرى بعد نشره في مجلة الكلية ، كما لا يحق له طلب استرجاعه سواء قُبلَ للنشر أم لم يقبل.

–تخضع جميع الدراسات والبحوث والمقالات الواردة إلى المجلة للفحص العلمي، بعرضها على مُحكِّمين مختصين (محكم واحد لكل بحث) تختارهم هيئة التحرير على نحو سري لتقدير مدى صلاحية البحث للنشر، ويمكن ان يرسل الى محكم اخر وذلك حسب تقدير هيئة التحرير.

– يبدي المقيم رأيه في مدى صلاحية البحث للنشر في تقرير مستقل مدعماً بالمبررات على أن لا تتأخر نتائج التقييم عن شهر من تاريخ إرسال البحث إليه، ويرسل قرار المحكمين النهائي للباحث ويكون القرار إما:

*** قبول البحث دون تعديلات.**

***قبول البحث بعد تعديلات وإعادة عرضه على المحكم.**

***رفض البحث.**

–تقوم هيئة تحرير المجلة بإخطار الباحثين بآراء المحكمين ومقترحاتهم إذ كان

المقال أو البحث في حال يسمح بالتعديل والتصحيح، وفي حالة وجود تعديلات طلبها المقيم وبعد موافقة الهيئة على قبول البحث للنشر قبولاً مشروطاً بإجراء التعديلات يطلب من الباحث الأخذ بالتعديلات في فترة لا تتجاوز أسبوعين من تاريخ استلامه للبحث، ويقدم تقريراً يبين فيه رده على المحكم، وكيفية الأخذ بالملاحظات والتعديلات المطلوبة.

-ترسل البحوث المقبولة للنشر إلى المدقق اللغوي ومن حق المدقق اللغوي أن يرفض البحث الذي تتجاوز أخطاؤه اللغوية الحد المقبول.

- تنشر البحوث وفق أسبقية وصولها إلى المجلة من المحكم، على أن تكون مستوفية الشروط السالفة الذكر.

-الباحث مسئول بالكامل عن صحة النقل من المراجع المستخدمة كما أن هيئة تحرير المجلة غير مسئولة عن أية سرقة علمية تتم في هذه البحوث.

- ترفق مع البحث السيرة علمية (cv) مختصرة قدر الإمكان تتضمن الاسم الثلاثي للباحث ودرجته العلمية ونخصصه الدقيق، وجامعته وكليته وقسمه، وأهم مؤلفاته، والبريد الالكتروني والهاتف ليسهل الاتصال به.

- يخضع ترتيب البحوث في المجلة لمعايير فنية تراها هيئة التحرير.

-تقدم البحوث الى مكتب المجلة الكائن بمقر الكلية، او ترسل إلى بريد المجلة الإلكتروني.

-اذا تم ارسال البحث عن طريق البريد الالكتروني او صندوق البريد يتم ابلاغ الباحث بوصول بحثه واستلامه.

- يترتب على الباحث، في حالة سحبه لبحثه او إبداء رغبته في عدم متابعة

إجراءات التحكيم والنشر، دفع الرسوم التي خصصت للمقيمين.

شروط تفصيلية للنشر في المجلة

-عنوان البحث: يكتب العنوان باللغتين العربية والإنجليزية. ويجب أن يكون العنوان مختصرا قدر الإمكان ويعبر عن هدف البحث بوضوح ويتبع المنهجية العلمية من حيث الإحاطة والاستقصاء وأسلوب البحث العلمي.

- يذكر الباحث على الصفحة الأولى من البحث اسمه ودرجته العلمية والجامعة او المؤسسة الأكاديمية التي يعمل بها.

-أن يكون البحث مصوغاً بإحدى الطريقتين الآتيتين:_

1:البحوث الميدانية: يورد الباحث مقدمة يبين فيها طبيعة البحث ومبرراته ومدى الحاجة إليه، ثم يحدد مشكلة البحث، ويجب أن يتضمن البحث الكلمات المفتاحية (مصطلحات البحث)، ثم يعرض طريقة البحث وأدواته، وكيفية تحليل بياناته، ثم يعرض نتائج البحث ومناقشتها والتوصيات المنبثقة عنها، وأخيراً قائمة المراجع.

2:البحوث النظرية التحليلية: يورد الباحث مقدمة يمهد فيها لمشكلة البحث مبيناً فيها أهميته وقيمته في الإضافة إلى العلوم والمعارف وإغنائها بالجديد، ثم يقسم العرض بعد ذلك إلى أقسام على درجة من الاستقلال فيما بينها، بحيث يعرض في كل منها فكرة مستقلة ضمن إطار الموضوع الكلي ترتبط بما سبقها وتمهد لما يليها، ثم يختم الموضوع بخلاصة شاملة له، وأخيراً يثبت قائمة المراجع.

-يقدم الباحث ثلاث نسخ ورقية من البحث، وعلى وجه واحد من الورقة(A4) واحدة منها يكتب عليها اسم الباحث ودرجته العلمية، والنسخ الأخرى تقدم ويكتب عليها عنوان البحث فقط، ونسخة الكترونية على(Cd) باستخدام البرنامج الحاسوبي(MS Word).

– يجب ألا تقل صفحات البحث عن 20 صفحة ولا تزيد عن30 صفحة بما في ذلك صفحات الرسوم والأشكال والجداول وقائمة المراجع .
–يرفق مع البحث ملخصان (باللغة العربية والانجليزية) في حدود (150) كلمة لكل منهما، وعلى ورقتين منفصلتين بحيث يكتب في أعلى الصفحة عنوان البحث ولا يتجاوز الصفحة الواحدة لكل ملخص.

–يُترك هامش مقداره 3 سم من جهة التجليد بينما تكون الهوامش الأخرى 2.5 سم، المسافة بين الأسطر مسافة ونصف، يكون نوع الخط المستخدم في المتن Times New Roman 12 للغة الانجليزية و مسافة و نصف بخط Simplified Arabic 14 للأبحاث باللغة العربية.

–في حالة وجود جداول وأشكال وصور في البحث يكتب رقم وعنوان الجدول أو الشكل والصورة في الأعلى بحيث يكون موجزاً للمحتوى وتكتب الحواشي في الأسفل بشكل مختصر كما يشترط لتنظيم الجداول اتباع نظام الجداول المعترف به في جهاز الحاسوب ويكون الخط بحجم 12.

–يجب أن ترقم الصفحات ترقيماً متسلسلاً بما في ذلك الجداول والأشكال والصور واللوحات وقائمة المراجع .

طريقة التوثيق:

–يُشار إلى المصادر والمراجع في متن البحث بأرقام متسلسلة توضع بين قوسين إلى الأعلى هكذا: (1)، (2)، (3)، ويكون ثبوتها في أسفل صفحات البحث، وتكون أرقام التوثيق متسلسلة موضوعة بين قوسين في أسفل كل صفحة، فإذا كانت أرقام التوثيق في الصفحة الأولى مثلاً قد انتهت عند الرقم (6) فإن الصفحة التالية ستبدأ بالرقم (1).

-ويكون توثيق المصادر والمراجع على النحو الآتي:

اولا :الكتب المطبوعة: اسم المؤلف ثم لقبه، واسم الكتاب مكتوبا بالبنط الغامق، واسم المحقق أو المترجم، والطبعة، والناشر، ومكان النشر، وسنته، ورقم المجلد – إن تعددت المجلدات– والصفحة. مثال: أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، الحيوان. تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط2، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، 1965م،ج3،ص40. ويشار إلى المصدر عند وروده مرة ثانية على النحو الآتي: الجاحظ، الحيوان، ج، ص.

ثانيا: الكتب المخطوطة: اسم المؤلف ولقبه، واسم الكتاب مكتوبا بالبنط الغامق، واسم المخطوط مكتوبا بالبنط الغامق، ومكان المخطوط، ورقمه، ورقم اللوحة أو الصفحة. مثال: شافع بن علي الكناني، الفضل المأثور من سيرة السلطان الملك المنصور. مخطوط مكتبة البودليان باكسفورد، مجموعة مارش رقم (424)، ورقة 50.

ثالثا: الدوريات: اسم كاتب المقالة، عنوان المقالة موضوعاً بين علامتي تنصيص " "، واسم الدورية مكتوباً بالبنط الغامق، رقم المجلد والعدد والسنة، ورقم الصفحة، مثال: جرار، صلاح: "عناية السيوطي بالتراث الأندلسي– مدخل"، مجلة جامعة القاهرة للبحوث والدراسات، المجلد العاشر، العدد الثاني، سنة 1415هـ/ 1995م، ص179.

رابعا: الآيات القرآنية والاحاديث النبوية:– تكتب الآيات القرآنية بين قوسين مزهرين بالخط العثماني﴿ ﴾ مع الإشارة إلى السورة ورقم الآية. وتثبت الأحاديث النبوية بين قوسين مزدوجين « » بعد تخريجها من مظانها.

ملاحظة: لا توافق هيئة التحرير على تكرار نفس الاسم (اسم الباحث) في عددين متتالين وذلك لفتح المجال امام جميع اعضاء هيئة التدريس للنشر.

فهرس المحتويات

عنوان البحث الصفحة

1- تحديد مدلول لفظ إفريقية (المغرب الأدنى) جغرافياً وتاريخياً وأحوالها السياسية في القرن 7هـ/13م.
د. محمود عمار المعلول.....11
2- التحليل المكاني للصيدليات في مدينة الخمس باستخدام نظم المعلومات الجغرافية(GIS).
د. بلقاسم علي سنان.....35
3-التشبيه في الشعر الليبي (ديوان راشد الزبير السنوسي الخروج من ثقب الإبرة . أنموذجا).
د. سالم فرج زوبيك.....62
4-التفكير الإيجابي وعلاقته بالتوافق النفسي.
د. أحمد علي الحويج.....87
5-العامل في المستثنى بـ"إلا".
د. صالح الأخضر.....119
6- دور وسائل النقل المتطورة في تنمية السياحة.
د. عياد ميلاد المجرش و الصادق محمود حامد.....141
7- أثر النص النبوي في تأصيل القواعد النحوية دراسة تحليلية لبعض الأحاديث النبوية الواردة في أمالي السهيلي.
د. فاطمة محمد الأزهري.....155
8- التوفيق بين الفلسفة والدين في الفكر الإسلامي ابن رشد أنموذجاً.
د. سدينة على صالح إكريبات.....173
9- أثر وسائل النقل وتلوث المياه على البيئة ببلدية المرقب بشمال غرب ليبيا (دراسة جغرافية).

د. نجوى عمر الجنين.....202

10- التوجيه الإعرابي لقوله تعالى ذلك ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ (دراسة تحليلية).

د. علي سالم جمعة شخطور.....230

11- الدور العربي تجاه القضية الليبية 1945-1952م "دراسة في دور مصر والعراق وجامعة الدول العربية".

د. مفتاح بلعيد غويطة.....265

12- منهج ابن الملا واختياراته النحوية في كتابه منتهى أمل الأريب من حل شواهد مغني اللبيب.

دإمحمد علي سليمان أبوسطاش.....300

13- نقد المتن عند السيدة عائشة رضي الله عنهامرويات أبي هريرة أنموذجاً دراسة نظرية تطبيقية.

أ. وفاء محمد العاتي.....326

14- صناعة الحديد والصلب في مصراته.

دإبتسام عبدالسلام كشيب.....354

15- العلاقات الإسرائيلية الأفريقية من عام 1955 م-1984م.

د.عبد السلام عمر عرقوب.....368

16- مظاهر البعد الحضاري في مرويات كتاب تيجان في ملوك حمير.

د.إمحمد انويجي غميض و شعبان علي أبوراس.....392

17 - Libyan EFL Learners' Use of English Lexical Collocations.

Dr. Dr. Zainab Ahmed 426

العامل في المستثنى بـ"إلا"

إعداد: د. صالح الأخضر

مقدمة

فإن قضية العامل وفي كثير من المواطن أثارت نظري، ولفتت انتباهي، فجعلتني دائما في تفكير مستمر في سؤال مفاده ما العامل؟، هل كله يرجع إلى اللفظ، أم له علاقة بالمعنى، وبينما كنت أدرس موضوع الاستثناء وخلاف النحاة في عامله، وكدت لا أستوعب ما يقولون، وإن استوعبت جانبا، التبس علي آخر، وإن قدمت رأيا ظهر لي المناقض، وبقيت فترة طويلة وأنا أفكر أي هذه الأقوال جدير أن يكون الصواب، وبينما أنا في حيرة من الأمر زادني تيها قول السيوطي وهو أحد الأعلام المبرزين:" ولم يترجح عندي قول منها، فلذا أرسلت الخلاف"[1]، فمن أنا حتى أخوض مثل هذا الغمار، وأركب لجاج بحر متلاطم الأمواج، من غير سفينة تركب، ولا دربة تذكر، ولكني استخرت الله في أن أتتبع بعض خطوات هؤلاء الأجلاء، وأغمس لقيمتي لألتقط شيئا من فضلاتهم، فلعلي بذلك أنال من بركاتهم، موازنا بين آرائهم، ومرجحا لما تضافرت الأدلة أنه الأقرب للصواب، فعلى الله التكلان، ووسمت هذا البحث بعنوان: "**العامل في المستثنى بـ"إلا"**، وبنيته على مقدمة وأربعة مطالب وخاتمة.

المقدمة

الاستثناء أسلوب من أساليب العرب خصته بنمط معين في تركيب كلامها كما خصت غيره من الأساليب، فالاستفهام أسلوب خصته بحروف تكون لها الصدارة في صدر جملتها نحو أقام زيد، وأزيد قائم، وهل قام زيد، وهل زيد قائم، وصلة الموصول وصل وبيان للموصول نحو قوله تعالى ﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلاَةَ﴾[2] فاسم

---

[1] همع الهوامع 253/3.

[2] البقرة الآية رقم 2.

الموصول اسم مبهم لا بد من جملة تزيل إبهامه، وفعلي المدح والذم لها تركيب يخصها نحو: نعم الرجل زيد، وبئست الصفة النفاق، وكذلك التفضيل نحو قوله تعالى ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾[1]، والاستثناء كذلك له نمط معين استخدمته العرب في إخراج ما لم يدخل في حكم ما تناوله الفعل أو أسند إليه، أو ما في مثله نحو: قام القوم إلا زيدا، والقوم قيام إلا زيدا، فالقيام الذي عبر عنه بالفعل، أو أسند إلى مبتدأ، يعم جميع القوم لولا الاستثناء، فالاستثناء مخرج لما خالف ذلك ولم يدخل فيما تناوله الفعل، فأخرج زيد منهم بواسطته.

وسمى النحاة هذا الأسلوب بـ"الاستثناء"، ولذا عرفوه بأنه: إخراج بعض من كل قال الرماني في الحدود: "إخراج بعض من كل بمعنى إلا"[2]، وقيل: هو إخراج ما لولا إخراجه لتناوله الحكم المذكور[3]

المطلب الأول: تركيب جملة الاستثناء

إن أي جملة من الجمل لها نمط خاص بها كالمبتدأ والخبر في الجملة الاسمية، والفعل والفاعل في الجملة الفعلية، وفعل المدح أو الذم وفاعله ومخصوصه في أسلوب المدح والذم، كذلك أسلوب الاستثناء جملة أسُسُ بنائها أربعة أركان هي:

1- الفعل أو ما في حكمه.

الفعل حركة متحرك يسند إلى فاعله نحو: قام زيد، أو معبر عنه باسم مشتق أسند إلى من هو قائم به نحو: زيد القائم، ومضمونه محكوم به على ما أسند إليه وإخراج ما بعد "إلا" من الحكم، ولولاها لكان داخلا فيه، هذا إن كان الكلام مثبتا، أما إن كان منفيا فهو إدخال المستثنى لا إخراجه. في مقابل أن يتم إخراج جميع بقية أفراد الجنس نحو: ما قام

---

[1] الكهف الآية رقم 33.

[2] الحدود 38، وانظر: أسرار العربية للجرجاني 201.

[3] اللباب في علل البناء والإعراب 302/1.

أحد إلا زيدا، والتقدير ما قام فرد من أفراد هذا النوع إلا زيد، فزيد داخل في حكم القيام المنفي عن غيره، ولا يتنافى ذلك في المنقطع الذي هو إخراج ما ليس من جنس الأول، فالإخراج مما حكم له من الفعل، سواء كان من جنسه أو من غير جنسه؛ لأن إخراج ما ليس من الجنس المحكوم عليه ليس لإخراجه من جنسه؛ بل لإخراجه من الحكم الذي يتناوله لولا خروجه بـ"إلا" نحو قام القوم إلا حمارا، فالحمار ليس من القوم، ولا يمكن إخراجه لعدم دخوله فيهم أصلا، وإنما إخراجه من طائلة الحكم الذي يشمله مع القوم؛ إذ القوم والحمار محكوم عليهم جميعا بالقيام فجاءت "إلا" وأخرجته من تحت طائلة هذا الحكم، قال الخضري "الدخول...إن كان الكلام منفياً، والخروج إن كان موجباً؛ لأن الاستثناء من النفي إثبات عكسه، والمراد الدخول في النسبة الثبوتية والخروج منها، فلا ينافي أن الاستثناء إخراج دائماً؛ لأن المراد به الخروج مما قبل إثباتاً أو نفياً"[1].

2- المستثنى منه

وهو ما أسند إليه الفعل إن كانت الجملة فعلية، وهو المراد إدخاله أو إخراجه عند الإطلاق من قيد الاستثناء، وإن قيد فما بعد "إلا" نوع منه فيما يسميه النحاة بالاستثناء المتصل، أي: ما بعد "إلا" من جنس ما قبلها نحو: قام الطلاب إلا طالبا.

وأما إذا كانت الجملة اسمية نحو: القوم حضور إلا زيدا، وكل الطلاب مجدون إلا عمرا، فهما مركبتان أيضا من كلا الطرفين: المسند والمسند إليه، فالحضور ومجدون مسندان إلى المبتدأ "القوم" و "كل الطلاب"، فالجملتان اسميتان، وظاهر الأمر أن لا وجود لأثر الفعل هنا، ولكنه مستفاد من المعنى كما لو قلنا: حضر القوم إلا زيدا، وجَدَّ كل الطلاب إلا عمرا.

وكل حركة متحرك أسندت إلى من قام بها في جملة فعلية أو اسمية على الإطلاق دون قيد تفيد عموم فاعلها إن كان متعددا، فالمفرد يقع منه الفعل ولا مجال لدخول غيره معه نحو: قام محمد، فإنه لا يشمل القيام في هذا المثال إلا محمدا فقط دون غيره، وقام

---

[1] حاشية الخضري على ابن عقيل 208/1.

الزيدان يشمل الشخصين المسند إليهما الفعل، فإن كان الفاعل جنسا تحته أنواع، فإنه يفيد حصول الفعل من جميع ذلك النوع عند الإطلاق نحو: قام الطلاب، قام الرجال، غادرت النساء، غابت النجوم، فكل هذه أجناس تحتها أنواع يشملها اللفظ، فإذا أطلقت استغرقت جميع ذلك النوع، والواقع أنه قد يتخلف عن الفعل بعض أفراده، فإن تخلفت قلة احتجنا إلى ما يفيد ذلك وهو إخراج ما لا يقع تحت طائلة الفعل، فالمستثنى منه لا بد أن يكون متعددا ملفوظا به نحو: جاءني القوم إلا زيدا، وغير ملفوظ به نحو: ما جاءني إلا زيد[1]، ولا يصح إن دل على مفرد نحو: قام زيد إلا محمدا

3 – أداة الاستثناء "إلا" وهي أم الباب؛ لأنها حرف مختص بهذا الأسلوب "الاستثناء" لأمرين:

"أحدهما: أنَّها حرف موضوع لإفادة معنى من المعاني كالنفي والاستفهام والنداء.

والثاني: أنَّها تقع في جميع الباب للاستثناء فقط، وغيرها يقع في أمكنة مخصوصة منها، ويستعمل في أبواب أُخر"[2].

4 – المستثنى .

وهو الذي يأتي بعد أداة الاستثناء، وهو مقصود أداة الاستثناء في إخراجه من حُكْم المستثنى منه، وهو أحد طرفي أسلوب الاستثناء، المستثنى، والمستثنى منه، و"إلا" واسطة بينهما.

المطلب الثاني: الاستثناء ونظرية العامل

جرت عادة النحاة في تعريف الإعراب أن يقولوا: تغير أواخر الكلم لمقتضى العامل، فالعامل عند جمهور النحاة هو المؤثر في تغير أواخر الكلم لإيضاح المعاني التي تعتور الاسم بسبب تغير موقعه في الجملة، فتارة يكون مبتدأ به، وتارة خبرا، وأخرى مفعولا، ويأتي حالا ووصفا ومضافا إليه، فموقعه من الجملة يضفي عليه معنى مصاحبا لدلالته

---

[1] ينظر: شرح الرضي على الكافية 76/2.

[2] ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب 302/1.

على الذات نحو: محمد قائم، فمع دلالة محمد على ذات ما ابتدئ الكلام بها ثم يخبر عنها بما اتصل بها من أمر، والخبر" قائم" حركة صادرة منه متصلة به فأسندت إليه إخبارا، فلو كانت لغيره لما صح الإخبار، إذ لو كان الفعل من زيد والخبر لمحمد لكان خلطا في الكلام مع صحة التركيب، وأخرى يسند إليه فاعلا نحو: قام محمد، وقد يقع عليه الفعل لا منه نحو: كلّم زيد محمدا، ولهذا احتاج إلى علامة إعراب، وأما الفعل فله دلالتان:

الأولى: إفادته معنى بتركب حروفه نحو: ذهب، كتب، علم، فكل فعل مفيد لمعنى غير المعنى الأول لتغير حروفه.

الثانية: تغير زمن حدوث الفعل بصيغته، فالماضي على "فعل" بحركات العين الثلاثة، والماضي على يفعل، والأمر على افعل، وليس له معان أخرى يستلزم بيانها إعرابه، إلا المضارع ولذا أعرب[1].

والفعل أصل في العمل؛ لأن كلام الناس أخبار، والأخبار لا تكون إلا عن متغيرات، والمتغير هو الفعل؛ لأنه حركة متحرك، وحركات المتحرك لا تحصى، فعند حصول فعل يكون الناس بين أمرين: عالم بما حصل لمشاهدته إياه، وجاهل به يحتاج إلى معرفته.

والحركة الواقعة مشاهدة من قبل بعض الناس فعلموه، وجهله آخرون، والفعل إن وقع ولم يشاهده أحد يخبر عنه لكان هو والعدم سواء، ولكان شيئا مجهولا لا يدرى به ولا يسمع، مثل ما يقع من مجرات الكون، أو ما وقع في سالف الأيام ولم يصل إلينا خبرها.

وحدوث الفعل عند وقوعه يستلزم ضرورة فاعله، فإذا ما وقع أمر فلا بد أن نحتاج إلى فاعل ذاك الفعل فلا وقوع لفعل مهما كان إلا وله فاعل علم أم جهل، فإن كل حدث أول ما يحتاج أن يخبر عن فاعله، فالفعل هو الذي استوجب أن يكون في تركيب الجملة فاعل، فالذي أتى بالفاعل هو الفعل على رغم أن الفاعل هو الذي أحدث الفعل، وما يقال ذلك إلا لأجل أننا في دراسة التراكيب اللغوية، ولهذا أقر النحاة ألا يكون فعلا إلا وله فاعل، ولا تصح الجملة إلا بكليهما، فإن لم يظهر فهو مستتر كاستتار الفاعل وجوبا بعد

[1] ينظر: همع الهوامع 1/ 44، 54.

فعل الأمر نحو: قمْ، فلم تظهره العرب قط، والفعل في هذه الحالة جملة، فهما ركنان أساسيان لا يسقطان أبدا وإن حذف في اللفظ.

والأسماء غير عاملة في تراكيب اللغة؛ لأنها في ذاتها لا تستدعي معمولا لكونها ثابتة لا تتغير، فمسمى "محمد" هو محمد منذ ولادته إلى وفاته، والسماء سماء منذ الأزل إلى يوم القيامة، وأما حركاتها وما يصدر منها فمتغيرات، إذ لو كانت عاملة لكان الخبر مرفوعا للاسم، ولم يقل به أحد من جمهور النحويين البصريين، على رغم أن الكوفيين قالوا بترافعهما، فيكون الاسم "المبتدأ" عمل في الخبر.

ولكنها قد تعمل في مواضع كأن تفيد معنى الحدث وفاعل الحدث، وهي الأسماء المشتقة فإنها تلتقي مع الفعل في الدلالة على الحدث، ومع الاسم في الدلالة على الذات قال الأشموني عند قول ابن مالك في ألفيته "وانعت بمشق" "والمراد به ما دل على حدث وصاحبه"[1] نحو اسم الفاعل واسم المفعول، فالأسماء المشتقة التي تفيد معنيين: الأول: دلالتها على الذات الفاعلة وصفا، أي: أن يطلق على الذات بما قامت به نحو: قائم وجالس وكاتب ومتقدم ومتعلم، والثاني: دلالتها على معنى الفعل التي التقت معه في جذر حروفه، فجالس تلتقي مع جلس وكلاهما من الجلوس، وكاتب مع كتب من الكتابة.

وأما الحرف فأبعد ما يكون عن العمل في أصل الوضع؛ لأنه لا معنى له في ذاته في الأصل، ولا يفيد معنى إلا من خلال سياق جملة، وإن جرد عن التركيب لم يعد له معنى فلا نقول مثلا "بـ" وحدها– دون متعلق لها– معناها كذا؛ لأن حروف الجر لا بد لها من متعلق، فالباء لها عدة معان لا تستبين إلا من خلال الجملة كالاستعانة، والإلصاق، والتعدية، فالباء وحدها لا تفيد شيئا ولا يعرف شيئا من هذه المعاني، فإذا قلت: مررت بزيد قيل عنها: إنها للإلصاق، وإذا قلت: ذبحت بالسكين كانت للاستعانة، وعمل الحرف هنا متصل بالفعل لا من ذاته؛ لأنه إذا حذف نصب وهو الذي يسميه النحاة النصب على نزع الخافض، وكأن الإعراب رجع إلى أثر الفعل مباشرة، ولو كان هو العامل لما جاز حذفه ولا دليل عليه.

---

[1] شرح الأشموني3/114.

ومحله مع مجروره النصب في تقدير اسم مفعول قال الجرجاني:" وحروف الجر لا بد لها من شيء تتعلق به، وتكون مع المجرور بها معمولة له من حيث أن كل جار مع المجرور في تقدير اسمٍ مفعولٍ، ولا يكون مفعول ما لم يكن فعل"[1]، فالفعل عامل على كل حال بنفسه أو بواسطة الحرف، وأما الحرف إن جردناه عن الفعل لا عمل له، فلا نقول "بزيد" و "بالسكين" دون إرادة الفعل، ولا نقول "إنّ" ونسكت دون أن ننوي بعدها ما تعمل فيه، لأنه قد ننطق بـ"إنّ" ولا نكمل الكلام فلا تكون جملة، والجملة أسبق منها، فالجملة الاسمية مرادة بعدها، ولولاها لما كان لها معنى ولا عمل، وهكذا بقية الحروف، ولو كانت الحروف عاملة طبيعةً فلا معنى لقول النحاة عن بعض الحروف إنها غير عاملة؛ لأن الطبع لا يتخلف ويتطلب أن تكون عاملة على الإطلاق، وعلى كل حال، فـ"أل" تدخل الاسم النكرة فتعرفه ولا تعمل فيه نحو الرجل، الشمس، العلم، الصبر، واللام التي للتوكيد تدخل على المبتدأ ولا تعمل فيه نحو: لزيد قائم، فإذا دخلت "إن" عليها زحلقت إلى الخبر ولا عمل لها فيه أيضا قال ابن جني" ومنها أن "إن" عاملة، واللام غير عاملة"[2] وقال العكبري: "اللام غير عاملة و "إن" عاملة وتأخير غير العامل أولى"[3] و "ما" التميمية مهملة لا عمل لها نحو: ما زيد قائم، و"لا" الداخلة على المعرفة نحو قول الشنفرى:

هُمُ الأَهْلُ لا مُسْتَوْدَعُ السرِّ ذائِعٌ لدَيْهِمْ ولا الجاني بما جَرَّ يُخْذَلُ[4]

فإذا عمل مرة وتأخر أخرى، فإن عدم العمل أصل، والعمل طارئ عليه بأن خرج إلى العمل من عدمٍ، فلا بد له من ظهير يجعله صالحا للعمل، إما لنيابة عن فعل، أو كان

---

(1) المقتصد في شرح الإيضاح 96/1.

(2) الخصائص في إصلاح اللفظ 314/1. وينظر : اللباب في علل البناء والإعراب216/1.

(3) اللباب في علل البناء والإعراب216/1.

(4) البيت من البحر الطويل للشنفرى في ديوانه 59 من قصيدته المسماة لامية العرب ومطلعها

أقيموا بني أمي صدورَ مَطِيكم فإني إلى قومٍ سِواكم لأميلُ

وينظر: خزانة الأدب 14/2، 410/3.

وسيلة لإيصال أثر، فبعض الحروف عملت لحملها على الفعل كـ"ما" الحجازية فإنها تعمل عمل ليس، فهي محمولة عليها في العمل، أو مشبه بالفعل قال السيوطي في ناصب المفعول معه "...وبأنه لا نظير لها إذ لا يعمل الحرف نصبا إلا وهو مشبه بالفعل"[1]، وقال الأشموني في مبحث "أما": "... لما فيها من الفعل الذي نابت عنه"[2] وقال: "وفيه دليل أيضاً على أن "أما" ليست العاملة إذ لا يعمل الحرف في المفعول به"[3] .

والحرف يتضمن معنى عند التركيب لا يعقل إلا به كالنفي والاستفهام قال الجرجاني:" فيأتلف الفعل مع الاسم ويحصل بائتلافهما فائدة لا نعقلها من كل واحد منهما على الانفراد، ثم تعتور تلك الفائدة معان وأوصاف كالنفي في قولك: ما ضرب زيد، والاستفهام في قولك: أضرب زيد؟، فالنفي كما ترى معنى اعترض على الفعل والاسم بعد ائتلافهما"[4]، وهذا المعنى لم يجعله عاملا، إذ لو كان تضمنه للمعنى مؤثرا في نقله إلى العمل لكانت الحروف كلها عاملة ولا يوجد المهمل غير العامل، فحرف الجر عامل الجرَّ نحو: مررت بزيد، وهمزة الاستفهام غير عاملة نحو: أزيد قائم، و"إن" للتوكيد عاملة نحو: إن زيدا قائم، ولام التوكيد غير عاملة نحو لزيد قائم، ولام التعليل عاملة نحو: جئت لأكرمَك، وسين الاستقبال غير عاملة نحو: سأزورك غدا، وفي الأصل ليس لها تأثير في بناء الكلام قال الجرجاني:" وليس للحروف تأثير في أصل ائتلاف الكلام، ألا ترى أن سقوطها وثبوتها سواء"[5].

ولو كان لمعنى الحرف عمل لتعدد عمله، فحرف الجر يأتي لمعان عدة فلو كانت لمعانيه عمل لتعدد العمل لاختلاف المعنى، فالباء تارة تكون للإلصاق، وتارة للاستعانة، وأخرى للتبعيض قال الأنباري: (وإعمال معاني الحروف لا يجوز، ألا ترى أنك تقول ما

---

(1) همع الهوامع 238/3.

(2) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك 104/4.

(3) المصدر نفسه 104/4.

(4) المقتصد في شرح الإيضاح 153/1.

(5) المقتصد في شرح الإيضاح 94/1 .

زيد قائما، فيكون صحيحا، فلو قلت ما زيد قائما على معنى: نفيت زيدا قائما، لكان فاسدا... وإنما لم يجز إعمال معاني الحروف؛ لأن الحروف إنما وضعت نائبة عن الأفعال طلبا للإيجاز والاختصار، فإذا أعملت معاني الحروف فقد رجعت إلى الأفعال فأبطلت ذلك المعنى من الإيجاز والاختصار"[1].

وقد يكون دليلا على عدم عمل الحرف أنه إذا تصدر لم يكن له عمل؛ لأنه غير متعلق بما قبله فيعطيه قوة العمل، وينقل الأثر الإعرابي من العامل إلى ما بعده، فالحروف قسمان، يأتي في أول الجملة متصدر لها كالحروف الناسخة وتعمل لتضمنها معنى فعل، وبعض الحروف لا تأتي إلا متصدرة كحرفي الاستفهام "الهمزة" و"هل"، وما النافية، ولام الابتداء، وهاء التنبيه، ولا تعمل بالرغم أنها متضمنة لمعنى، وإن كان هناك بعض الحروف ملازمة للتصدر وعاملة كـ"إن" الشرطية، ففي نظري أن العامل فيها هو الشرط الموضوعة له، أي أنها بمضمونين: معناها كسائر الحروف وهو الشرط، والربط بين جملين فعل الشرط وجوابه، فبما في الشرط من جزاء عملت، إذ أنها تعلق حصول جواب الشرط بتحقق فعله بدليل أن بعض الأسماء ليست عاملة، فإذا تضمنت معنى الشرط عملت نحو "أين" و"حيثما" و"أنى"، فأنى ظرفية وضعت في أصلها غالبا للمكان، فإذا تضمنت معنى شرط عملت فصارت جازمة نحو قوله تعالى﴿ أَيْنَمَا يُوَجِّهْهُ لا يَأْتِ بِخَيْرٍ﴾[2] وقولهم: أين ينزلِ العدل يتبعْه الأمن والرخاء، وقولهم: حيثما تجدْ صديقا وفيا تجدْ كنزا نفيسا، وقول الشاعر:

فَأَصْبَحْتَ أَنَّى تَأْتِهَا تَلْتَبِسْ بِهَا كِلاَ مَرْكَبَيْهَا تَحْتَ رِجْلِكَ شَاجِرُ [3]

---

[1] الإنصاف في مسائل الخلاف262/1 . وينظر: أسرار العربية 202.

[2] النحل الآية رقم 76.

[3] هذا بيتٌ من الطّويل للَبِيد بن ربيعة في دوانه: 65 من قصيدة مطلعها

مَنْ كانَ مِنّي جاهلاً أوْ مغمّراً فَما كانَ بدعاً منْ بلائيَ عامرُ

وينظر البيت في: الكتاب 58/3، المقتضب 48/2، شرح المفصّل 45/7، شرح الكافية الشّافية 1582/3، الخزانة 190/3.

فالشرط هو الذي صير "إن" على رغم صدارتها عاملة، قال ابن الصائغ:" لأنّها تعلّق في الاستقبال جملة بجملة، تسمّى الأولى شرطًا، والثّانية جزاء"[1]. وقال إبراهيم السفاقسي صاحب التحفة الوفية :"ضُمِّنَتْ معنى الشَّرْطِ، فَجَزَمَتْ"[2]

وما بسطت القول في عمل الحرف ومقارنته بالفعل والاسم إلا لأسقط عدم عمل الحرف على "إلا" التي هي حرف فيما سيأتي بعد، وهو مناط البحث وهدفه.

المطلب الثالث: آراء النحاة في عامل المستثنى

تعددت آراء النحاة في عامل المستثنى نظرا لاختلافهم في زاوية الرؤى بينهم وصلت إلى سبعة أقوال قال السيوطي: "وفي ناصبه سبعة أقوال لا ترجيح عندي فيها"[3]، والذي اشتهر ودار ألسنة النحاة أربعة أوجه:

1- الفعل وحده

نسب أبو حيان هذا الرأي إلى ابن خروف قال:" وقيل بما قبلها من غير واسطة "إلا" وهو مذهب ابن خروف مستدلا عليه في زعمه بكلام سيبويه"[4]، وأرى أن في هذا الرأي بُعد؛ لأجل أن الفعل لو وصل أثره الإعرابي إلى المستثنى دون واسطة لم يطرد ذلك في مثيلاته، فتعدية الفعل اللازم إلى مفعول لا تكون إلا بأداة تعدية، وتعدية المتعدي إلى مفعول واحد إلى مفعول ثان بحرف الجر بعد أن كان قاصرا عنه.

وتعدية الفعل إما بالحرف أو بالتضعيف، فلو قلنا في مثال: فرح زيد عمرا: إن "عمرا" مفعول للفعل فرح، فلا ضرورة لأن نأتي بحرف معدٍ بحيث يصبح الفعل بعدها متعديا، فمعنى قولنا: "فرح زيد" هو حصول الفرح منه دون أن يتعداه، وأما "أفرح زيد عمرا"

---

(1) اللمحة في شرح الملحة 866/2.

(2) التحفة الوفية 38.

(3) المطالع السعيدة 338 . وينظر همع الهوامع 252/3

(4) الارتشاف 1506/3 . وينظر: همع الهوامع 252/3 .

فالمعنى هو حصول الفرح لعمرو من أثر زيد، فليس لصاحب الفعل فرح؛ بل هو قام بإفراح غيره، فالفرح قائم على غيره لا عليه؛ ولهذا تعدى إليه، ولو تم القياس عليه لاحتيج إلى ما يعدي الفعل، ولم يقل به أحد في الاستثناء.

1 – الفعل بواسطة "إلا"

يرى جمهور البصريين أن العامل في المستثنى هو الفعل بتوسط "إلا"، فالفعل هو العامل وإن كان لازما لتعدي أثره إلى المستثنى عبر "إلا"، فـ"إلا" واسطة بين العامل والمعمول، واللازم لا يتعدى إلى مفعول أصلا فضلا عن غيره، ولكنه في الاستثناء يتقوى بـ"إلا" كما يتقوى الفعل بالحرف إذا تأخر عن معموله نحو قوله تعالى ﴿ إِن كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾[1]" فـ" الرؤيا" معمولة للفعل المتأخر "تعبرون"، ولتأخره قوي باللام، وتسمى هذه اللام لام التقوية، والفعل قد يتعدى إلى مفعولين أحدهما بنفسه والآخر بحرف الجر كما يتقوى الفعل اللازم به أيضا، و"إلا" بمثابة ذلك فقوت العامل وأفادت الاستثناء قال ابن الحاجب: "العامل فيه ما قبله بواسطة "إلا" إذا كان فضلة، وهو المذهب الصحيح"[2]، وقال الأنباري محتجا للبصريين:"... إنما قلنا: إن العامل هو الفعل، وذلك لأن هذا الفعل وإن كان فعلا لازما في الأصل إلا أنه قوي بـ"إلا" فتعدى إلى المستثنى كما تعدى الفعل بحرف الجر، إلا أن "إلا" لا تعمل وإن كانت معدية كما يعمل حرف الجر؛ لأن "إلا" حرف يدخل على الاسم، والفعل المضارع نحو: ما زيد إلا يقوم، وما عمرو إلا يذهب، وإن لم يجز دخوله على الفعل الماضي نحو ما زيد إلا قام، وما عمرو إلا ذهب، والحرف متى دخل على الاسم والفعل لم يعمل في واحد منهما، وعدم العمل لا يدل على عدم التعدية، ألا ترى أن الهمزة والتضعيف يعديان وليسا عاملين، ونظير ما نحن فيه نصبهم الاسم في باب المفعول معه نحو: استوى الماء والخشبة، وجاء البرد والطيالسة، فإن الاسم نصب بالفعل المتقدم بتقوية الواو، فإنها قوت الفعل فأوصلته إلى الاسم فنصبه فكذلك

---

[1] يوسف الآية رقم43 .

[2] الإيضاح 362/1، وينظر: أسرار العربية201 .

هاهنا"[1]، فالعمل للفعل كما هو الأصل في العمل، إذا الأفعال هي المقتضية للعمل؛ لأنها هي الجالبة للفظ الفاعل، والمفعول، والمفعول لأجله، والمفعول فيه مكانا أو زمانا، والحال، والتمييز، والتوابع وغيرها، فلولا الفعل أو ما كان في معناه لما كان لهذه وجود، ولما كانت جملة بالأصل، والجملتين الاسمية والفعلية في ذلك سواء، إلا أنه في الفعلية أظهر منه في الاسمية، فإما أن يكون الفعل خبرا مسندا لمبتدأ، أو فعلا مسندا لفاعله، فـ"إلا" قوّت الفعل للوصول إلى المستثنى قال ابن السراج:" تقول: جاءني القوم إلا زيداً، فجاءني القوم: كلام تام، وهو فعل وفاعل، فلو جاز أن تذكر "زيداً" بعد هذا الكلام بغير حرف الاستثناء ما كان إلا نصباً، لكن لا معنى لذلك إلا بتوسط شيء آخر، فلما توسطت "إلا" حدث معنى الاستثناء ووصل الفعل إلى ما بعد "إلا""[2]، وقال الجرجاني:" وذلك لأن هذا الفعل وإن كان لازما في الأصل إلا أنه قوي بـ"إلا" فتعدى إلى المستثنى كما تعدى الفعل بالحروف المعدية، ونظيره نصبهم الاسم في باب المفعول معه نحو: استوى الماء والخشبة، فإن الاسم منصوب بالفعل المتقدم بتقوية الواو فكذلك ههنا"[3]، وقال الرضي :"العامل فيه الفعل المتقدم، أو معنى الفعل، بتوسط "إلا"؛ لأنه شيء يتعلق بالفعل معنى، إذ هو جزء مما نسب إليه الفعل، وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول"[4]، ولـ"إلا" وجه شبه مع حرف العطف، فحرف العطف لا يعمل بدليل أن ما بعده موافق لما قبله في الإعراب رفعا ونصبا وجرا، فالأثر الإعرابي للفعل، ولكنه لم يصل إليه مباشرة إلا عن طريقه، وله وجه اتفاق واختلاف مع حرف الجر، فما بعد حرف الجر لا يكون إلا مجرورا، وكان إعرابه مخالفا لإعراب ما يستوجبه الفعل إذا عمل مباشرة؛ لأنه لا يكون في العمل المباشر إلا الرفع في الفاعل ونائب الفاعل، والنصب في المفاعيل، ولذا أصبح

---

[1] الإنصاف262/1، وينظر: أسرار العربية201.

[2] الأصول 281/1 .

[3] أسرار العربية 201

[4] شرح الكافية 80/2.

الحرف يعمل عملا مغايرا لعمل الفعل غير مستقل عنه، فاستحق أن يكون هو العامل لاختصاصه بالاسم، ومن ثم استلزم أن تكون بعض الحروف عاملة، وبعضها غير عامل قال عبد القاهر الجرجاني:" ولم يكن له عمل في الاسم لكونه واسطة كما كان للباء في مررت بزيد، وإنما كان النصب مشتركا بينه وبين الفعل"[1]، وقال ابن يعيش:" والفعل يكون لازما أو منتهيا في التعدي فعدي باللام، وقد تحذف هذه اللام فيقال: فعلت ذاك حذار الشر، وأتيتك مخافة فلان، وأصله لحذار الشر، ولمخافة فلان، فلما حذفت اللام وكان موضعها نصبا تعدى الفعل بنفسه فنصب"[2].

و"إلا" حرف لا يعمل بذاته، وإنما هو وسيلة لنقل أثر عامل قصر عن التأثير في معموله كالفعل اللازم فإن معناه لا يتجاوز فاعله نحو "قام" فإنه لا يتعدى صاحبه، ولا يصح أن يقع منه أثر على معمول، فإن قلنا مثلا: قام القوم زيدا، فـ"زيدا" في محل المفعول ولكنه لا يصح معنى، ولا يصل إليه في العمل؛ لأنه لازم غير متعد، ومن جهة أخرى إذا أسند القيام إلى القوم، ونريد أن نخرج زيدا منهم، فالفعل قاصر على أن يؤدي معنى الإدخال والإخراج معا، فجاءت "إلا" لتعدي أثر الفعل مع إفادة معنى الاستثناء، ولذلك نظير في المفعول معه إن قلت: سرت وعمرا، فالواو غير ناصبة، ولا ناصب لها بعد الواو إلا الفعل، وهذا رأي جمهور النحاة قال ابن الصايغ:" والعامل فيه النّصب؛ الفعلُ الّذي قبله بواسطة الواو"[3]، وقال العكبري:" لأنَّ الاسم منصوب، والنصب عمل، ولا بدَّ للعمل من عامل، و"الواو" غير عاملة للنصب، ولا شيء هنا يصلح للعمل إلاَّ الفعل، فإنْ قيل الفعل هنا لازم والواو غير معدِّية له إلى المنصوب قيل: المتعدِّي إلى الاسم ما تعلّق معناه به، والواو علقّت الفعل بالاسم فكان الناصب هو الفعل بواسطة الواو كما كان الفعل عاملاً في المستثنى بواسطة "إلاَّ"؛ لأنَّها علَّقتْ الفعل بما بعدها ولم تصلح هي للعمل"[4].

---

(1) المقتصد في شرح الإيضاح 700/2 .

(2) شرح المفصل لابن يعيش53/2 .

(3) اللمحة في شرح الملحة368/1.

(4) اللباب في علل البناء والإعراب 279/1.

والمستثنى منه و"إلا" جميعا معمولة للفعل، فـ"إلا" حرف لا عمل له فيما بعده إن تصدر الجملة ولم يسبقه شيء، ولا ينصب ما بعدها إلا إن توسطت كأن نقول مثلا "إلا زيدا وعمرا القائمان" دون تقدير شيء قبلها، إذ المقدر في حكم الملفوظ، ولا معنى للجملة دون تقدير، ولكنها مكنت من إيصال أثر الفعل إلى المستثنى؛ لأنه لم يستطع الوصول إليه بنفسه، فكانت "إلا" وسيلة له، حتى أن القاضي عبد الجبار جعلها بمنزلة اسم واحد، فقد نقل عنه الرضي قوله:" لكنه قال: المستثنى، والمستثنى منه، وآلة الاستثناء، بمنزلة اسم واحد"[1]، وهذا الرأي له من الوجاهة والقوة والمنطق والاطراد مع النظائر ما يجعلني أميل إليه وأقويه.

2- تضمين "إلا" معنى أستثني

يقول الكوفيون إن العمل في المستثنى لـ"إلا"" لأنها متضمنة معنى أستثني، والتقدير في قول القائل حضر جميع الطلاب إلا طالبا هو: حضر جميع الطلاب وأستثني طالبا، فالمستثنى في الأصل منصوب بالفعل، وحلت "إلا" محله فهو منصوب بها، وحجتهم فيما إذا كان الفعل لازما فإنه لا يتعدى إلى مفعول مباشر له، فكيف إلى ما أبعد منه، ولا يتناوله معنى الفعل إن قلنا: خرج القوم إلا زيدا، فالمستثنى لم يقع عليه معنى الفعل وهو الخروج، وأيضا إن لم يكن هناك فعلا أصلا نحو: القوم إخوانك إلا زيدا[2]، وينسب هذا الرأي للمبرد والزجاج قال الرضي:" وقال المبرد والزجاج: العامل فيه "إلا" لقيام معنى الاستثناء بها، والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي، ولكونها نائبة عن "أستثني"، كما أن حرف النداء نائب عن "أنادي"[3]، ويفسد هذ الرأي جواز الرفع بعد "إلا"، حُكي عن أبي علي الفارسي أنه كان مع عضد الدولة في الميدان فسأله عضد الدولة عن المستثنى بماذا ينتصب فقال له: أبو علي ينتصب لأن التقدير أستثني زيدا، فقال له عضد الدولة: وهلا قدرت امتنع زيد فرفعته، فقال له أبو على هذا الجواب الذي ذكرته لك جواب ميداني، وإذا

---

[1] شرح الرضي على الكافية 77/2 .

[2] ينظر : الإنصاف 264/1 .

[3] شرح الكافية 80/2 .

رجعنا ذكرت لك الجواب الصحيح إن شاء الله تعالى[1]، وأفسده الأنباري من خمسة أوجه[2]، والحجة بأن الفعل اللازم لا يتعدى مباشرة إلى مفعول واحد فما بالك بما هو أبعد منه مردودة؛ لأن هناك أفعال لا تنصب إلا مفعولا واحدا فتعدت إليه مباشرة وإلى آخر بحرف جر قال السيوطي:" أو لاثنين بحرف جر، والأول بنفسه، وسمع حذفه من الثاني مع أفعال وهي: اختار قال تعالى:﴿ وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ ﴾[3] أي: من قومه، واستغفر قال:

أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ ..... [4]

أي: من ذنب، وأمر قال:

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أُمِرْتَ بِهِ ....." [5]

وقال ابن درستويه أصل "نصح" أن يتعدى إلى واحد بنفسه، وإلى آخر بحرف الجر، والأصل نصحت لزيد رأيه، قال أبو حيان وما زعم لم يسمع في موضع، قلت: ولا أظنه مخصوصا بـ"نصح" فإنه ممكن في باقي أخواته إذ يقال: شكرت له معروفه، ووزنت له ماله[6]، وقال المبرد:" وكذلك كل خافض في موضع نصب إذا حذفته وصل الفعل فعمل فيما بعده"[7]،

---

[1] ينظر: الإنصاف 263/1 .

[2] ينظر: أسرار العربية 202 .

[3] الأعراف الآية155 .

[4] البيت من البحر البسيط مجهول القائل مستشهد به غير منسوب في: الكتاب37/1، المقتضب321/2، الخصائص247/3، همع الهوامع17/5، شذور الذهب397.

[5] البيت من البحر البسيط مجهول القائل مستشهد به منسوب لعمرو بن معديكرب في الكتاب37/1، مغني اللبيب 315/1، الأصول في النحو178/1، وغير منسوب في: المقتضب321/2، الكامل في اللغة والأدب39178/1، شذور الذهب397،.

[6] ينظر: همع الهوامع 9/5 .

[7] المقتضب 321/2 .

3- "إلا" هي العاملة

يرى بعض النحاة ومنهم ابن مالك أن "إلا" هي العاملة؛ لأنها حرف مختص بالدخول على الأسماء قال في التسهيل:" فللمستثنى بـ"إلا" النصب مطلقا بها لا بما قبلها معدى بها، ولا به مستقلا، ولا بـ"أستثني" مضمرا، ولا بأن مقدرة بعدها، ولا بـ"إن" مخففة مركبا منها ومن "لا" خلافا لزاعمي ذلك، وفاقا لسيبويه والمبرد"[1]، وقال في شرحه: "واخترت نصبه بها نفسها، وزعمت أني في ذلك موافق لسيبويه وللمبرد وللجرجاني"[2]، وقال السيوطي:" وصححه ابن مالك وعزاه لسيبويه والمبرد، واستدل بأنها مختصة بدخولها على الاسم وليست كجزء منه فعملت فيه كـ"إن" و"لا" التبرئة"[3]، فابن مالك يعملها على أنها بسيطة لا مركبة، وفريق آخر من النحاة يعملونها على أنها مركبة منهم الفراء وبعض الكوفيين، وتركيبها من "إنّ" المثقلة و"لا" النافية، وخففت "إن" وأدغمت في "لا"، والعمل فيها من وجهين: نصبوا بها ما بعدها باعتبار إنّ، وعطفوا ما بعدها باعتبار "لا"، فهي تنصب في الإيجاب اعتبارا بـ"إن"، وترفع في النفي اعتبارا بـ"لا"، ورده الجرجاني فقال:" وأما قول الفراء أن "إلا" مركبة من "إن" و"لا" فدعوى تفتقر إلى دليل، ولو قدرنا ذلك فنقول: الحرف إذا ركب مع حرف آخر تغير عما كان عليه في الأصل قبل التركيب، ألا ترى أن "لو" حرف يمتنع به الشيء لامتناع غيره، فإذا ركبت مع "ما" تغير ذلك المعنى وصارت بمعنى هلا"[4].

ولا نريد أن نطيل في سرد بقية الأوجه، ونأتي بها على سبيل الإيجاز والإجمال وهي: أن الناصب بعد إلا "أن" مقدرة نقله السيرافي عن الكسائي، وأن هذه غير "أن" المركبة مع إ"لا" كما مر، أو منصوب على المخالفة بمعنى أن المستثنى مخالف لحكم المستثنى منه، فما ثبت للأول ينفى عن الثاني، وما نفي عنه أثبت له، وهو ما نقله ابن عصفور عن

---

[1] شرح التسهيل 264/2.

[2] شرح التسهيل 271/2.

[3] همع الهوامع 252/3.

[4] أسرار العربية 204.

الكسائي، وأخيرا أنه انتصب بفعل مقدر، ولا يعني هذا ما سبق أنه "إلا" بمعنى أستثني، نقله السيرافي عن المبرد والزجاج[1].

المطلب الرابع: أدلة ترجيح أن العمل للفعل بواسطة "إلا"

بعد الموازنة بين آراء النحاة وما حاولت إثباته سلفا من اقتصار العمل على الفعل أو الاسم المتصل به، وأن لا عمل للحرف في الأصل، وإنما عمله عارض طارئ عليه مستند إلى الفعل يمكن الاستدلال على هذا الترجيح بما يأتي:

1 – الإلغاء

الإلغاء وهو إلغاء العمل في المستثنى عندما يكون الاستثناء مفرغا لا موجبا، وهو ألا يذكر المستثنى قبل "إلا" بشرط أن يكون مسبوقا بنفي أو شبهه، ويكون ما بعد "إلا" معمولا للفعل رفعا ونصبا وجرا تقول: ما قام إلا زيدٌ، وما رأيت إلا زيدا، وما مررت إلا بزيد، فلا عمل لـ"إلا" في هذه الأمثلة، فلو كانت عاملة بنفسها، أو بمعنى فعل لكانت عاملة هنا، وهي مفيدة للإثبات في مقابل النفي وشبهه، وإن حذفت "إلا" مع مقابلها النفي يكون المعنى على الإثبات نحو: ما قام إلا زيد، نفي القيام عن غير زيد، وإثباته له كأنك قلت: قام زيد.

2 – البدلية

وهو إبدال ما بعد "إلا" بما قبله نحو: ما قام أحد إلا زيد، والبدل كما هو معلوم إحلال البدل محل المبدل منه فيأخذ حكمه، ولو كانت "إلا" هي العاملة فلا مجال لإعراب المستثنى نصبا، ولم يسمع بتبعية ما بعدها لما قبلها، ولا نطقت العرب بغير النصب، كما نطقت بغير الجر بعد حذف حرفه، هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن البدلية لا تقف عند النصب فقط؛ بل تكون في الرفع والجر نحو: لم يأت أحد إلا زيدٌ، فرفع زيد بعد "إلا"؛

---

[1] ينظر: همع الهوامع 253/3 .

لأنه حال محل ما قبله، ولم يعد لها موضع في إعراب الجملة "إلا" كونها تفيد في المعنى أن بعدها مستثنى كما تفيد الهمزة الاستفهام الاستفهامَ ولا عمل لها في الإعراب، ونقول: ما مررت بأحد إلا زيدٍ، فجر المستثنى تبعا للمجرور قبل "إلا"، ونقول أيضا: ما رأيت أحدا إلا زيدا، فالنصب على البدلية لا لـ"إلا" فالمنصوب بعده هنا كالمرفوع والمجرور، والباب على نسق واحد.

3 – وقوع "غير" موقعها فتنصب، وتجر ما كان مستثنى على الإضافة.

تقع "غير" موقع "إلا" فتنصب، ويكون المستثنى بعدها مجرورا بالإضافة إليها نحو: قام القوم غيرَ زيدٍ، و"غير" هنا– وفي نظري– أنها منصوبة على وجه الشبه بالمفعول كما حكي عن الكسائي[1]، قال الزمخشري: "والمفعول أضرب: المفعول المطلق، والمفعول فيه، والمفعول معه، والمفعول له، والحال، والتمييز، والمستثنى المنصوب"[2]، وإن كان الفعل لازما؛ لأجل أنها أتت في محل الفضلة، والفضلة حكمها النصب، فالفعل "قام" من قولك: قام القوم إلا زيدا، لازم غير متعد، وفاعله القوم، ولم يعد لـ"زيد" في الجملة إلا أن يكون فضلة، وهو ما شغله بعد "إلا"، فـ"غير" والمستثنى المنصوب بـ"إلا" يتشابهان، يقول الأنباري: "فإن "غير" منصوب، ولا يخلو إما أن يكون منصوبا بتقدير "إلا"، وإما أن يكون منصوبا بنفسه، وإما أن يكون منصوبا بالفعل الذي قبله، بطل أن يقال: إنه منصوب بتقدير "إلا"؛ لأنا لو قدرنا "إلا" لفسد المعنى؛ لأنه يصير التقدير فيه قام القوم إلا غير زيد، وهذا فاسد، وبطل أيضا أن يقال: إنه يعمل في نفسه، فوجب أن يكون العامل هو الفعل المتقدم، وإنما جاز أن يعمل فيه وإن كان لازما لأن "غير" موضوعة على الإبهام"[3]،

4 – وقوع "إلا" وصفا مع ما بعدها كما تقع "غير"

---

[1] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف261/1 .

[2] شرح المفصل71/1 . وينظر شرح الرضي على الكافية80/2.

[3] الإنصاف263/1.

تقع "إلا" مع ما بعدها وصفا نحو قول الله تعالى﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا ءَالِهَةٌ إِلاَّ اللهُ لَفَسَدَتَا﴾[1]، فالمعنى على الاستثناء مفسد لمعنى الآية لإحالته إلى معنى غير مراد وهو: لو وجدت آلهة واستثنى منها الله لفسدتا، وعكسه لو وجدت الآلهة مع الله لصلحت، وهذا فاسد، والمعنى كما فسره العلماء لو وجدت آلهة، وأن هذه الآلهة موصوفة بأنها غير الله لفسدتا، فـ"إلا الله" وصف لتلك الآلهة، وفي هذه الحالة فإن "إلا" وما بعدها في محل رفع وصف لآلهة[2]، وهذا يدل على أنه لو كانت "إلا" عاملة بنفسها لنصبت ما بعدها، ولو كانتا جميعا في محل الوصفية، فـ"آلهة" اسم "كان"، والجار والمجرور خبرها، والعامل في الموصوف عامل في الصفة، وقد عقد سيبويه بابا سماه "باب ما يكون فيه "إلا" وما بعده وصفاً بمنزلة "مثلٍ" و"غيرٍ" قال:" وذلك قولك: لو كان معنا رجلٌ إلا زيدٌ لغُلِبنا، والدليل على أنه وصف أنك لو قلت: لو كان معنا إلا زيدٌ لهلكْنا وأنت تريد الاستثناء لكنت قد أحلتَ"[3]، وقال العكبري:" ويجوز أن تقع "إلاَّ" صفةً بمعنى "غير" فيجري ما بعدها على ما قبلها"[4]، ويقول ابن السراج:" وكذلك إن جعلت "إلا" بمعنى "غير" قلت: جاءني القوم إلا زيدٌ، ومررت بالقوم إلا زيدٍ، ورأيت القوم إلا زيداً، تنصبه نصب "غير" على الصفة لا على الاستثناء"[5].

---

[1] الأنبياء الآية رقم22.

[2] ينظر: البحر المحيط 420/7.

[3] الكتاب331/2.

[4] اللباب في علل لبناء والإعراب312/1 .

[5] الأصول285/4.

الخاتمة

في خاتمــة هذا البحث لا أدعـي أني استقصـيت جميـع ما يتعلـق بأداة الاستثـناء وعملها، ولكني أتيت على شيء منه، فما لا يدرك كله لا يترك جله، ويمكن إيجاز نتيجة البحث في الآتي:

1- أن العامل في المستثنى هو الفعل، وأداته في الوصول إلى المستثنى "إلا" كما وصل إلى بعض المفاعيل بحروف الجر.

2 – أن الحرف ليس بعامل و"إلا" حرف فترجح قول بعض البصرين أن "إلا" غير عاملة، وأن العامل في المستثنى هو الفعل بواسطة "إلا" .

3 – أن الفعل هو العامل متفق عليه عند النحاة، ولم يقل أحد أن الفعل غير عامل، والمآل إلى شيء متفق أولى حتى يسير العمل على وثيرة واحدة، وعلى نسق واحد.

4 – أن العامل وصل إلى المستثنى بواسطة "إلا" ليس بمبتدع، فقد جرت له نظائر أخرى كواو المعية.

5 – القول بأن الفعل هو العامل يطرد في جميع أساليب الاستثناء تاما ومفرغا، ومثبتا ومنفيا، ويتفق مع كل المعاني المستفادة من الاستثناء.

هذا ما أردت بيانه وتوضيحه، والأمر أوسع مما أن يحاط في إيجاز سريع، وتحقيق أقوال العلماء في هذا يحتاج إلى وقت أطول وصبر وتأن، وإمعان نظر، فلرب ما يترجح اليوم ينقض غدا، وما غُفِل عنه في بابه أكثر مما استُحضِر، ووجه القصور فينا من هذا بادٍ للعيان، نسأل الله تعالى أن يلهمنا الصواب، ويهدينا سواء الصراط.

هذا جهد العبد الضعيف، فإن أصبت فذلك فضل الله ومنة منه، وإن أخطأت الطريق فعذري أني اجتهدت، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب، والحمد لله رب العالمين.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية الإمام قالون.

– أسرار العربية لأبي البركات الأنباري، تح: محمد بهجت البيطار، مطبعة الترقي، دمشق، 1377هـ،1957م.

– الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط، الثالثة 1988م.

– الإنصاف في مسائل الخلاف لعبد الرحمن بن محمد الأنباري ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، صيدا، بيروت، 1407هـ–1987م.

– الإيضاح في شرح المفصل لأبي عمر عثمان بن الحاجب، تح: د. موسى بناي العليلي، دار إحياء التراث الإسلامي.

– التحفة الوفية بمعاني حروف العربية، لإبراهيم بن محمد بن إبراهيم السفاقسي.

– حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

– الحدود لعلي بن عيسى الرماني، تح: بتول قاسم ناصر، مجلة المورد، المجلد الثالث والعشرين، العدد الأول، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق.

– خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادي، دار صادر، بيروت.

– الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية 1952م.

– ديوان الشنفرى عمرو بن مالك، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت، ط. الثانية 1417هـ– 1996م.

– ديوان لبيد بن ربيعة العامري، دار صادر بيروت.

– ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان، تح: رجب عثمان محمد، رمضان عبد

التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط. 1، 1418هـ – 1998م.

– شرح الأشموني لألفية ابن مالك، تح: عبد الحميد السيد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث.

– شرح الرضي على الكافية الحاجب لرضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي، تح: يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، 1398هـ 1978م.

– شرح المفصل لموفق الدين بن يعيش، عالم الكتب، بيروت.

– الكامل في اللغة والأدب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تح: حنا الفاخوري، دار الجيل، بيروت، ط.1، 1417هـ– 1997م.

– كتاب سيبويه لأبي بشر عمر بن عثمان بن قنبر، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل بيروت، ط.1 .

– اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري، تح: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ط. 1، 1416هـ–1995م.

– اللمحة في شرح الملحة لمحمد بن الحسن الصايغ، تح: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط. الأولى، 1424هـ/2004م.

– المطالع السعيدة لجلال الدين السيوطي، تح: طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999م.

– المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني، تح: كاظم بحر المرجان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة.

– المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، ط. 2 1979م.

– همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للإمام جلال الدين السيوطي، تح: د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة بيروت ط. 2، 1987. دار البحوث العلمية للنشر والتوزيع الكويت 1977م .